الوسائل التى تساعد على تحسين أحوال العمل فى مصر

للأستاذ ابرهيم الغطريفى

مدير دارة الصلح والتحكيم بمصلحة العمل

تطورت حركة العمال فى الميادين المختلفة للإنتاج فى البلاد الغربية وقد كان تطورها متأثرا تارة ومؤثرا تارة أخرى فى تطور الحالة الاجتماعية العامة لهذه البلاد .

وقد كان من شأن هذا التطور المشترك ، التطور الاجتماعى والتطور العالى، أن أحدث تحسينا فى محيط العمال من حيث الوسائل التى يزاولون بها أعمالهم والنظام الذى يستظلون به عند مباشرتهم لهذه الأعمال ثم تحسينا فى أحوالهم الخاصة .

ولقد كان هـذا التطور بنوعيه بطيئا فى مصر فجاءت آثاره بطيئة وضعيفة تبعا لهذا ، ويرجع ذلك إلى أن حالة العمل فى مصر تتميز بكثرة الأيدى العاملة فى المحيط الزراعى حيث يبلغ عددها حوالى ٦٠٪ من مجموع العمال حسب إحصاء سنة ١٩٣٧ ويزيد عن هذه النسبه بعد ذلك . وهـذا العدد الكثير يتألف من أفراد لا يعرف منهم القراءة والكتابة إلا النزر الضئيل ، ولا يمتلك الفرد من الملاك بينهم إلا ما يبلغ متوسطه ٢,٣٦٦ فدان لكل مالك . وكان لهذا كله أثره على عمال الزراعة وعلى عمال الصناعة، ويرجع ذلك إلى أن مقياس نمو الصناعة هو الإنتاج الصناعى ومقياس ازدهار الإنتاج الصناعى هو الإقبال على هذا الإنتاج والطاقة لاستهلاك المنتجات وطبعا الطاقة لهذا الاستهلاك محدودة فى مصر لأن عدد المزارعين وعائلاتهم — وقد رأينا حالهم مما سبق — يكاد يصل الى الأغلبية الساحقة لعدد السكان جميعا. وهـذا العدد آخذ فى الازدياد بينما أداة عمله الحقيقية وهى الأرض المنزرعة ثابتة بل آخذة فى النقصان إذ أن مساحة الأرض المنزرعة التى يملكها الأفراد كانت فى سنة ١٩٣٠ ، ٥,٤٦٦٥٥٥ فدانا وفى سنة ١٩٣٧ ، ٥,٢٨٥١٦١ فدانا . إذن لابد من بذل جهود فى محيط العامل الزراعى لتحسين حالته وبالتالى لتحسين حالة العمل الصناعى لتحسين حالة الإنتاج بصفة عامة .

بعض الوسائل لتحسين العامل الزراعى :

قد يحصل التباس بين تحسين حالة العامل الزراعى و بين تحسين أنواع المحصولات الزراعية أو تحسين الريف بصفة عامة ،وذلك لأن التحسين الذى يتصل بالعامل الزراعى هو التحسين الذى يتأثر به هذا العامل مباشرة و يظهر أثره فى عقله ودخله فيعرف القراءة والكتابة و بعض المعلومات العامة فيتمكن من الاحتفاظ بجسمه سليما بعيدا عن القاذورات والأمراض ثم يتفاعل تحسين الدخل مع تحسين العقل فيكون العامل قادرا على اختيار نظام صالح يتناسب مع القواعد الوقائية والصحية فى المسكن والملبس .

ويلى تحسين حالة العامل الزراعى التحسين الذى يتصل بالريف عامة وكذلك تحسين المحصولات الزراعية، فذلك التحسين أضعف الأنواع اتصالا بالعامل الزراعى لأنه أكثر مايساعد إنما يساعد المالك إذا الملكية الواسعة على انتقاء بذوره وملاحظة مزروعاته وحفظها من الآفات ثم تيسير السبل لتصديرها وضمان عدم مزاحمة المحصولات الأجنبية لها .

ومن الغريب أن أكثر الجهود التشريعية التى عملت فى ميدان الزراعة تتدرج من حيث الكثرة تدرجا يمشى بنسبة عكسية مع اتصالها المباشر بالعامل الزراعى .

فقد عنى التشريع كثيرا بتصدير بعض الأنواع و إباحة تصدير البعض الآخر ومراقبة بذور التقاوى أو مراقبة تصدير الحيوانات كما عنى كثيرا بتنظيم العزب بما يكفل استتباب الأمر فيها وتيسير وسائل الرى والصرف وما إلى ذلك . ولا شك أن هذه مبادين يجب أن تطرق ولها أهميتها، إنما يجب أن يسايرها أيضا التحسين فى النواحى التى تتصل بالفلاح مباشرة حتى يكون التحسين فى الزراعة شاملا تحسينا للفلاح ، وتحسينا للقرية ، وتحسينا لأصحاب الأطيان .

ما الذى يمكن لتحسين العامل الزراعى :

١ — لابد أن يبدأ فى التغلب على الأمية الشائعة بين السكان فى أقصر وقت وبأبسط الوسائل على أن لا يوضع العبء كله على الحكومة، إنما تجند فى سبيل ذلك جميع القوى فيكلف كل صاحب أطيان (عزبة) بالقضاء على الأمية بين مزارعيه ، و يقوم طلاب المدارس الثانوية والجامعة بالمساهمة على أن يكون ذلك عملا أساسيا بالنسبة لبرنامج نشاطهم المدرسى كل منهم فى المحيط الذى يتيسر له الإقامة وقضاء العطلة فيه، على أن يكون ذلك بطرق مبسطة لا كلفة فيها ، وأن يصحب مقاومة الأمية العمل على نشر بعض المعارف العامة التى تنمى الإدراك وتوسع مدى التفكير ،وهذه المعارف قد يكون نشرها أكثر أهمية بين

العمل في المدن ، على أن تضطلع بهذا الجهد أيضا جمعيات تتكون لنشر الثقافة العامة وتتألف من شباب المتعلم سواء من قارب على الانتهاء من دراسته العالية أو من فرغ منها فعلا .

وقد كانت هذه الدورس الشعبية منتشرة قبل الحرب العظمى الماضية في القاهرة وفي بعض المدن الأخرى ، وكان قائما بها بعض أعضاء نادي المدارس العليا حينذاك و يعاونهم غيرهم . فربما كان بعث هذه الفكرة من جديد على نمط أوسع يساعد كثيرا على تثقيف الشعب ومحو الأمية .

٢ — إذا ما أمكن تزويد عامة الشعب ولاسيما جمهور المزارعين بمعرفة القراءة والكتابة و بعض المعارف العامة وجب أن نشجع الإقامة في الريف خصوصا بين من ينتظر من وجودهم في الريف خير ، فسكان الريف كما ثبت من الإحصائيات آخذ عددهم في الازدياد ، وهذه الزيادة منصبة على جمهور الفلاحين ، بينما فريق الملاك وفريق الشباب المتعلم اعتاد أن ينصرف عن الإقامة في الريف فكان انصرافه عاملا هاما في تأخره سواء من الناحية المادية أو الأدبية . و إذا أردنا أن نشجع الملاك والمتعلمين على الإقامة في الريف فإننا نقصد من ذلك أن يقيموا فيه ليعملوا لا لمجرد الاستمتاع بجماله والهرب من ضوضاء المدن فتكون الإقامة فيه مؤقتة ومرهونة بالحصول على الاستجمام والراحة ، ولذا يجب على من يقيم في الريف ما يأتي :

(ا) أن يساهم في الجهود الطبيعية فيه فيمتلك أرضا معدة للزراعة سواء لزراعة الفاكهة أو الخضر أو النباتات أو يشتغل بتربية الماشية .

(ب) أن يعيش في الريف كما يعيش الفلاحون حتى يتاح له أن يشعر بشعورهم وأن يندمج فيهم ، ومن الغريب أن العادة جرت على ألا يوجه إلى الريف من أبناء الملاك أو من شباب المتعلمين إلا من أصبح لنقص في استعداده العلمي أو الخلقي لا يصلح للحياة في المدن . وهذا خطأ شائع لأن النجاح في القرية يتطلب جهدا لابد أن يكون صاحبه على درجة من النضوج تمكنه من أن يزاول الزراعة وما تستلزمه من قواعد الفلاحة ومن أصول البيع والشراء والخبرة بالأسواق والوقوف على أنواع الماشية وطرائق تربيتها . كما أن عودة بعض الملاك إلى الريف في سن متأخرة بعد أن يكونوا قد أمضوا حياتهم في المدن فأخذت منهم عصارة جهودهم وخلاصة قوتهم المفكرة لا يستفيد منها العائدون ولا يستفيد منها أهل الريف ، لأن شعور هؤلاء في الريف سيصبح شعور من أنجز مهمته في الحياة ، فأي جهد جديد يصبح أكثر من طاقته ، كما أن اتخاذ وسائل جديدة للحياة قد يكون متعذرا في هذه السن .

فالخير إذن أن يقبل على السكنى في الريف واستثماره والعيش فيه الملاك كبارهم وأوساطهم وكل قادر على العمل فيه عملا يزيد من الثروة الزراعية ويفتح ميدانا

لجهود العمال الزراعيين . بهذا يرتفع مستوى الريف وتزداد خيراته وتصان الثروات المودعة فيه وتأخذ فى النمو ، ومن ناحية أخرى يخف الضغط على المدن و يترك العمل فيها من أعوزته وسائل العيش فى الريف .

تشجيع الصناعات الزراعية :

وسيكون إقبال هذه العناصر الميسورة الحال المستنيرة مدعاة إلى التفكير فى مشروعات زراعية تصلح أداة للكسب ، وأقرب هذه المشروعات إلى الزراعة وتربية الماشية، الاهتمام بالصناعات الزراعية وما يتصل بها من مستحضرات الألبان وتجفيف الفاكهة واستخراج الزيوت، وهذه الصناعات جميعها لا زالت تكون جانبا هاما من وارداتنا ، وقد لوحظ أن بعض هذه الصناعات التى أقيمت على مقربة من الأرياف تمكنت من الاستعانة بكثير من عمال الزراعة بعد أن مرنوا على القيام بها تلقاء أجور زهيدة إذا قيست بأجور الصناعات الأخرى البعيدة من الأرياف، ولا شك أن قلة الأجور ميزة اقتصادية هامة تساعد على القيام بالصناعات المختلفة، فإذا تم لسكان الريف أن يصلوا إلى قسط من المعرفة والتعليم ، و إذا تحقق للريف أن يعمره طبقات الملاك وفريق من الشباب المستنير، وجب أيضا أن يحظى بتحسين مادى يمكنه من أن يعيش عيشة تكفل له المحافظة على صحته . وللتحسين المادى وسائل قد يكون من أهمها ما يأتى :

(١) العناية بالإكثار من نشر الملكيات الصغيرة بين الفلاحين حتى يتسنى إيجاد طبقة من الملاك الصغار الذين تسمح لهم طبيعة حياتهم بالعمل بأنفسهم فى الزراعة، وقد يكون ذلك متيسرا عند بيع الأطيان الحكومية المستصلحة أو بتشجيع تكوين شركات زراعية تتولى إصلاح بعض الأطيان البور وتوزيعها على صغار الملاك بشروط سهلة .

(٢) تنشيط حركة الجمعيات التعاونية والعمل على تبسيطها سواء فى تكوينها أو فى طريقة إجراء حساباتها بحيث تتمشى مع بساطة الحياة فى القرية و بساطة معلومات المشتركين فيها والقائمين بها .

(٣) أن يقوم الملاك ولا سيما كبارهم بقسط وافر من الإصلاح فى الريف سواء من تلقاء أنفسهم أو بدافع من الحكومة، فعليهم أن يتعاونوا فى جميع ما يعود على عمال الزراعة بالتحسين سواء من الناحية الأدبية أو الصحية أو المادية، ولهم بأصحاب المؤسسات الصناعية أسوة حسنة، فإن كثيرا من رجال الصناعة يهيئون لعمالهم الوسائل الصحية والوسائل الأدبية التى تساعد على رفع مستوى العمال صحيا وأدبيا .

(٤) العمل على تحسين متوسط أجور العمال الزراعيين على أن يكون ذلك مقترنا بملاحظة أسعار الحبوب حتى تتمشى الأجور مع أسعار المواد الغذائية .

وربما لو أنشأنا مجالس أقليمية مختلفة يمثل فيها الملاك وصغار الزارعين ويرأسها مندوبون من الحكومة للنظر فى أجور عمال الزراعة وأسعار الحبوب نرفع عن كاهل الفلاحين عبئا فادحا ونزيل ما نراه الآن من التناقض الكبير حيث ارتفعت أسعار الحبوب وظلت أجور الفلاحين على انخفاضها السابق .

وقد سبقنا فى اتخاذ هذه الوسائل أكثر البلاد الأجنبية حتى غير الزراعية منها ، وفى مقدمة هذه البلاد إنجلترا حيث أصدرت قانون إنتاج الحبوب فى سنة ١٩١٧ وهو ينص على بعض ما أشرنا اليه .

تحسين حالة عمال الصناعة فى مصر :

ذكرنا أهم الوسائل التى تساعد على تحسين حالة العامل الزراعى ، ولا شك أن لذلك أثره فى تحسين حالة العامل الصناعى بطريق غير مباشر ، وهذا التحسين يجب أن يبدأ أيضا بتحسين حالة العامل من الناحية الأدبية ، ويكون ذلك بالعمل قدر الاستطاعة على مقاومة الأمية بين العمال وعلى إيصال بعض المعارف العامة والضرورية اليهم .

ولا شك أن تضامن قوى الحكومة وأصحاب الأعمال وجمهور الشباب المتعلم كفيلة بتحقيق هذين الغرضين على أتم وجه وبأكثر الوسائل اقتصادا ، إذ بغير هذا التحسين الأدبى لا يمكن مطلقا أن يصل العمال إلى تحسين مادى وحتى لو وصلنا إلى رفع مستوى العامل المادى مع بقاء مستواه الأدبى منخفضا لما أفاده ذلك شيئا .

ومن المزايا التى تعود على العامل من تحسين المستوى الأدبى ما يلى :

(١) العامل المثقف المستنير أقدر من غيره على تفهم صناعته وحذقها ووفرة الإنتاج فيها .

(٢) وتمكنه استنارته من الأخذ بالوسائل الصحية التى تهيئها له الحكومة أو صاحب العمل ، كما تمكنه أيضا من تذوق النظم الاجتماعية التى تضعها التشريعات المختلفة سواء للصناعة ذاتها أو للعمال .

(٣) العامل المستنير قادر على موازنة حالته المالية ولديه قابلية للادخار وللإقبال على نظام التعاون والتأمين وبذلك يكون أرسخ قدما فى الحياة وأبعد نظرا من العامل الجاهل .

(٤) العامل المستنير لديه حصانة من استنارته تحول دون أن يترك قياده لغيره فتخلص الحركة العمالية ممن يستغلون جهل العمال ولا يمتون إليهم بصلة فيشوهون كثيرا من مظهر الحركة العمالية .

وسائل التحسين المـادى :

للتحسين المـادى بين العمال ناحيتان :

الناحية العـامة — وتتناول العمل على تهيئة نظام صحى ملائم لهم سواء فى مصانعهم أو فى مساكنهم وتيسير معالجتهم ومعالجة عائلاتهم ثم العناية بتغذيتهم تغذية رخيصة ولكن تتوافر فيها العناصر اللازمة للمحافظة على صحتهم والشروط الواجبة لوقايتهم من الأمراض .

ولا شك أنه قد يكون من المتعذر أن تشتغل الحكومة بجميع هذه الأعباء، وربما كانت الرغبة فى أن تشتغل بها مدعاة إلى تأخير الاستفادة من إدخال هذه النظم فى محيط العمال إلى الآن.

وإنمـا يجب أن يتعاون فى هذه الجهود الحكومة وأصحاب الأعمال وأن يشترك العمال أنفسهم فى كثير منها ولكن يبقى فقط على الحكومة أن تشتغل بالإشراف على إعداد هذه النظم وتوجيهها .

والناحية الثانية العمل على تحسين حالة العمال المـادية كأفراد، وذلك بتحسين أجورهم.

وطبيعى أن موضوع الأجور موضوع شائك إذ أن تقديرها يتوقف على قدرة الصناعة على الدفع وعلى مستوى معيشة العامل الذى يتقاضى هـذا الأجر وعلى أثمان الحاجيات التى يحتاج العامل إلى شرائها واقتنائها، وما من شك أن ترك تحديد الأجور الى لجان إقليمية تتكون فى الأقاليم ويرأسها مندوب من الحكومة وتتألف من ممثلين للصناعة التى يراد تعديل الأجور فيها وممثلين لعمال هـذه الصناعة أصح وسيلة لإمكان وضع قاعدة عادلة للأجور ، وهناك طائفة كبيرة من العمال يترك تقـدير أجورهم لفئة جشعة من المقاولين فيستغلون حاجة العمال اليهم أسوأ استغلال ونعنى بفئة المقاولين الذين يشرفون على الأعمال العامة سواء فى الحكومة أو فى الشركات الكبرى كالقيام بأعمال النقل أو الاسـتغلال فى الأعمال الخـاصة بحاج الأقطان . والمقاول غالبا لايعطى العمال الا أجورا زهيدة بل ربمـا قصر إما لسـوء تدبير فى العمل أو لخلاف بينه وبين صاحب العمل الأصـلى أو طمعا فى مكسب غير شريف فى إعطاء جميع العمال أجورهم كاملة ، وكثيرا ما يكون ذلك سببا لإثارة مشاكل لايمكن فى الغالب أن يؤدى حلها إلى نتيجة وقد لايمكن التغلب على هذا إلا إذا ألزم صاحب العمل سواء أكان شركة أم فردا بمسئولية تضامنية مع المقاول فى الوفاء بأجور العمال على أن تكون أجورا عادلة تتمشى مع ميزانية المقاول وأن يكون متضامنا أيضا فى كل مايترتب للعمال من حقوق عند قيامهم بأعمالهم .

وقد راعى كثير من الدول هؤلاء العمال ، فوجدت انجلترا قانونا ينظم العمل فى المقاولات العامة ومنح العمال يوم راحة فى الأسبوع ووضع حد أدنى لساعات العمل .

هذان الأمران مما بالغ فى المطالبة بهما العمال، وربما كان تقرير حق العامل فى يوم يستريح فيه من عناء العمل كل أسبوع مما يساعد كثيرا على تحسين حالة العامل الصحية، ويمكنه من القيام بأعبائه العائلية كما قد يكون سببا أيضا فى إقباله على العمل بقوة ونشاط متجددين.

أما عن تحديد ساعات العمل فقد بدئ بتحديد ساعات لتشغيل النساء ثم الأحداث ثم بصفة عامة فى بعض الصناعات؛ وربما كان وضع حد أعلى لعدد الساعات فى المصانع بصفة عامة أدعى لأن يقوم العمال بأعمالهم بغير إرهاق مما قد يكون ذا تأثير طيب على حالتهم الصحية وأن يوضع الاستثناء فقط لمن يريد أن يزيد على هذا الحد الأعلى على أن يكون ذلك راجعا إلى مشورة الحكومة.

(٣) مكافأة العامل عن مدة خدمته إذا استغنى عنه صاحب العمل وهذا الحق لاتعترف به التشريعات فى أغلب الدول الغربية ولكنه حق مألوف وشائع فى مصر. ويرجع هذا إلى أن الدول الأخرى أوجدت من أنظمة التأمين سواء التأمين ضد المرض أو الشيخوخة أو ضد البطالة ما يكفل ترك مبدإ المكافأة؛ كما أن عمال الدول الأجنبية على درجة من الاستنارة تمكنهم من الاستعانة بالتوفير المنزلى أو بالاشتراك فى جمعيات تعاونية وهذه وسائل قد يكون فى اتباعها ما يجعل الحاجة ليست ماسة إلى مطالبة صاحب العمل بمكافأة عن مدة مزاولة العمل.

وقد اقتصر المشرع فى قانون عقد العمل على تحديد نوع واحد من التعويض وهو تعويض العامل إذا استغنى عنه صاحب العمل دون أن يصدر منه إنذار له بالاستغناء بينما ترك التعويض الذى ينشأ عن استعمال حق الاستغناء هذا بعد الانذار إذا ترتب عليه أضرار إلى المحاكم تقدره مراعية نوع العمل وسن العامل ومدة الخدمة والعرف الجارى بعد تحقيق ظروف الفسخ.

وربما كان من الخير أن يحدد هذا التعويض حتى يقضى على الجزء الأكبر من شكايات العمال وحتى يكون هذا التحديد متمشيا مع ماجرى عليه كثير من المؤسسات الصناعية وأقرته الحكومة فى ذلك.

(٤) يجب العمل على سرعة الاعتراف بالنقابات وتنظيمها لأن النقابات رغم أنها موجودة فعلا فى مصر منذ أكثر من خمسة وعشرين عاما إلا أنها مضطربة فى تكوينها وفى أغراضها، فنشأ عن ذلك أنها كانت فى كثير من الأحيان أداة سيئة عادت على العمال بأضرار متوالية؛ لذلك فإن تنظيمها مادامت قد وجدت بالفعل وانتشرت — أجدى على النظام الاجتماعى بصفة عامة وعلى العمال بصفة خاصة من اهمالها.

وتباشر النقابات المنظمة أعمالا بها تساعد كثيرا على تحسين أحوال العمال المادية وأهمها منح إعانات للأعضاء فى حالة الشيخوخة والمرض والحوادث والبطالة لمن كانوا يعولونهم فى حالة الوفاة ونفقات التأمين على حياة الأعضاء وضد المرض والبطالة والشيخوخه ونفقات الدفن فى حالة وفاة عضو أو من يعوله ، وكذلك تساهم النقابات فى إنشاء صناديق ادخار وجمعيات تعاونية وصناديق للتأمينات الاجتماعية .

ولا شك أن هذه الأغراض الجليلة تهيىء للعمال حياة طبيعية فضلا عن وضع بذور صالحة للروح التعاونية وللتضامن الاجتماعى .

(٥) العناية بإيجاد أنظمة تساعد على نظر المنازعات التى تنشأ بين أصحاب الأعمال والعمال ، وقد يكون إيجاد هذه النظم ألزم للعمل من إيجاد تشريعات كثيرة تبين ما للعمال وما عليهم ، وذلك لأن المشاكل التى تقع بين العمال وأصحاب الأعمال قد لا تقع تحت حصر فإيجاد هيآت أقليمية تحل هـذه المشكلة أجدى من محاولة حصر هذه المشاكل ووضع أحكام عامة كلية لكل منها .

ولا شك أنه نظرا لحداثة الصناعة فى مصر وتفشى الأميـة بين العمال ولأن النقابات لم تعترف بها ولم تنتظم بعد يحسن أن تستقل الحكومة بنظر هذه المنازعات على أن يمهد لنظام آخر نمو ويتدرج ، وهو نظام هيئات تنظر مشاكل العمال وتشرف عليها الحكومة وتتألف من ممثلين لأصحاب الأعمال والعمال على أن تكون هذه الهيئات :

(١) طائفية أى هيئة قاصرة على نوع خاص من الصناعة .

(٢) محلية فتقتصر كل هيئة على أقليم بالذات .

(٣) أن يراعى فى القواعد التى تسير عليها البساطة والسرعة .

(٤) أن يكون رأيها حاسما ونهائيا فى أوجه النزاع .

وعمـال الصناعة فى مصر شأنهم فى التطور شأن الصناعة نفسها فكلما تطورت ونمت تطور العمال ونمت مطالبهم وتنوعت حاجتهم ، ولعله من الخير إذن أن نقتصد فى إجابة هذه المطالب وألا نجعل التشريع أو التنظيم الاجتماعى يسبق التطور الاجتماعى . كذلك من الخير ألا نقيس التطور الاجتماعى فى مصر قياسا مطلقا على التطور الاجتماعى فى غيرها لأن لكل تطور أسبابا ومقومات وبداهة لكل تطور أدواء وعلاج خاص وليكن رائدنا فى تنظيم التطور الاجتماعى أن نأخذ بيد الصناعة الضعيفة حتى تقوى وأن نشجع الصناعة الحديثة حتى تزدهر وأن نعاون العامل .